

وزارة التنمية الاجتماعية
المديرية العامة للتنمية الاجتماعية

المشاركة والاندماج الاجتماعي في سلطنة عمان (الأشخاص ذوي الإعاقة نموذجاً)

ورقة مقدمة
لندوة المشاركة والاندماج الاجتماعي
(الأهداف – المجالات – الآليات)
٢٧ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م

مسقط - عمان

المقدمة

أضحت المشاركة والاندماج الاجتماعي في وقتنا الراهن هدفا أساسيا من أهداف ومفاهيم التنمية الاجتماعية باعتباره حقا مشروعا للجميع دون تفریق في الأصناف والإشكال . حيث تعتبر عملية التثقيف والتوعية بالمشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتها في المجتمع من المهمات التي تسعى لتحقيقها المؤسسات العاملة المجتمعية ، حيث قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه ...تأتي هذه الورقة ، في إطار توعية المجتمع بأهمية دمج هذه الفئة في المجتمع ، حيث تستعرض مفهوم المشاركة والاندماج الاجتماعي وأهدافه وأهميته إلى جانب أنواعه وأشكاله وما هي مبرراته والمتطلبات التي يجب تحقيقها قبل الاندماج الاجتماعي وكذلك ما هي الاحتياجات التي تتطلبها .

ومفهوم المشاركة والاندماج الاجتماعي في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حركة حقوق الإنسان ضد التصنيف والعزل لأي فرد بسبب إعاقة إلى جانب تزايد الاتجاهات المجتمعية نحو رفض الوصمة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة .

أن سياسة الاندماج الاجتماعي تقوم على ثلاثة افتراضات أساسية تتمثل في أنها توفر بشكل تلقائي خبرات التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأقرانهم الغير ذوي إعاقة وتؤدي إلى زيادة فرص التقبل الاجتماعي لذوي الإعاقة من قبل الغير ذوي إعاقة كما تتيح فرصاً كافية لنموذجة أشكال السلوك العام تجاههم ، لذا فإن سياسة المشاركة والاندماج الاجتماعي هي الطريقة المثلى للتعامل مع هذه الفئة من المجتمع ، فالمبادرات العالمية والاتفاقيات الدولية ومنها أخرا الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الوطنية المعنية كلها مجتمعة أعطت زخماً كبيراً للمفهوم القائل بأن كل الأشخاص لهم الحق في المشاركة معا دونما تمييز فيما بينهم بغض النظر عن أي إعاقة أو أية صعوبة يعانون منها .

تتضمن الورقة عرضاً لأهم هذه الجهود من خلال محتوياتها التالية :

تعريف المصطلحات الأساسية

مبررات وأهداف المشاركة والإدماج الاجتماعي

معايير المشاركة والاندماج الاجتماعي

الآليات الفاعلة في المشاركة والاندماج

محاور المشاركة والاندماج - اجتماعيا - تربويا - اقتصاديا - بيئيا

التحديات

المقترحات

الخاتمة

١- تعريف المصطلحات الأساسية :

❖ المشاركة : (Integration)

أخذ مفهوم (المشاركة) اهتماما كبيرا في علم النفس الاجتماعي وتضمنياته في مجالات التفاعل الاجتماعي , وينظر إلى هذا المفهوم باعتباره سلوكا له دقته في مجال الإدراك الشخصي كما يؤكدون العلماء على جوانبه العرفية – والوجدانية نظرا لأهميته في السلوك الاجتماعي للفرد وأنه بالا مكان تنمية هذا المفهوم وتطويره لما له من تأثير على الأفراد واندماجهم فيما بينهم . لدوره في العلاقات ومن ثم التقبل المتبادل للحياة العملية الناجحة من خلال تنمية وعي الفرد لذاته وقدرته على التعامل مع الآخرين وإقامة علاقات معهم يسودها الود والتلاؤم والتماسك والتوافق مع المجتمع بغض النظر عن حالة الفرد بأعطائه دور نشط واعتباره جزء من كينونة المجتمع أفاعله .

* الاندماج الاجتماعي : (Social integration)

ظهر مفهوم الاندماج الاجتماعي حديثا , وسادت مفاهيم مشابهة له مثل المساواة , والمشاركة الكاملة , والتربية للجميع , وهو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حركة حقوق الإنسان ضد التصنيف والعزل لأي فرد والدمج عملية تهدف إلى توفير الخدمات التعليمية للأشخاص المعاقين . والإدماج بمعناه الشامل يعنى مجموعة الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرص الفرد في المشاركة في الحياة الطبيعية والأسرية والمجتمعية وتنمية شعوره بأنه قادر على الإنتاج والإبداع . ويتم الاندماج الاجتماعي من خلال عملية منسقة متكاملة لاستخدام الإجراءات الاجتماعية والطبية والتعليمية والتأهيلية والتشغيلية مجتمعة في مساعدة الفرد المعني على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفعالية لنفسه والاندماج في المجتمع .

والاندماج الاجتماعي

مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش معا وهذه الالية تمر بثلاث مراحل :

*التضامن الاجتماعي (solidarite) هو شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد افراد المجتمع الى

بعضهم البعض .

* التكيف الاجتماعي adaptation (هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة و المشاركة في

قيمتها , آراءها و مواقفها . مثلا استجابة الشباب لشروط التكيف الاسري من حيث السلوك و احترام الترتيب و اللباس و غير ذلك

***الاندماج الاجتماعي integration** (يعني مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عمایة القبول

ويعني ايضا الاندماج الاجتماعي مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عمایة القبول . ويجب ان يكون شاملا متكاملا . ولا يمكن ان ينجح في مستوى معين ويفشل في مستوى اخر .

مجالات الاندماج الاجتماعي

- العائلة
- المدرسة والجامعة
- مكان السكن (الحي – القرية)
- العمل او التوظيف

مببرات الإدماج الاجتماعي :

- الأهداف الاعتبارات الأخلاقية
- القيم الاجتماعية والتربوية
- الحقوق القانونية
- التكامل بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية التي تسعى إلى الدمج في المجتمع باعتبارها عناصر إنتاجية فاعلة بما يحقق تكافؤ الفرص.
- الدعم الاجتماعي بتنمية المهارات الاجتماعية .
- تغيير سلوكيات المجتمع تجاه هذه الشريحة وضمان دعمهم للدمج في مجتمعاتهم المحلية .
- الحد من تصبح حالات هذه الشريحة احد مصادر التوترات والمشاكل الاجتماعية .

أهداف الاندماج الاجتماعي :

١. يهدف الاندماج الاجتماعي بشكل عام إلى تغيير وجهة نظر المجتمع تجاه هذه الشريحة وكذلك تغيير فرص التوجه غير المرغوب فيه لدى الأشخاص المعاقين نتيجة ما يعانونه من

أزمات نفسية وعزلة اجتماعية في كثير من الأحيان ، نتيجة لسوء تقدير معظم قطاعات المجتمع .

٢. وان لهذه الأهداف أهمية كبيرة في مجال تحقيق المشاركة والاندماج الاجتماعي وهي عمليات منسقة متكاملة لاستخدام الإجراءات الطبية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية مجتمعة ، في مساعدة هذه الشريحة على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفاعلية لذلتها وتحقيق من مشاركتها والاندماج في المجتمع ولكن من خلال إعداد المجتمع وتوعيته للتعامل مع هذه الشرائح . وعلى أساس ذلك يهدف الاندماج الاجتماعي إلى :

٣. إعادة التوازن وأحداث التغيير في البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع من خلال ثلاث محاور هي : التدخل الاجتماعي مع الفرد والأسرة ، والتدخل الاجتماعي مع الجماعة ، والتدخل الاجتماعي مع المجتمع المحلي .

٤. الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية لهذه الشريحة من المجتمع من خلال النهوض الاجتماعي بتوجيه البرامج والمشاريع التنموية نحو إشراكها وإمدادها بالتأهيل المرتكز على المجتمع . لضمان ظروف عيش كريم لهم .

٥. توفير الظروف الملائمة لمشاركة هذه الشريحة في الدورة الاقتصادية من خلال بعث مشاريع منتجة تساهم في تحسين دخلها ومستواها الاقتصادي .

٦. التغطية الرعائية والاجتماعية والتأهيلية والصحية والتعليمية والبيئية لها .

٧. مساعدتها على الاعتماد على النفس وزرع الثقة فيها وتقليل الاعتماد على الآخرين . من خلال إتاحة الفرص لإثبات قابليتها وإثبات وجودها .

٨. تغيير الجو الاجتماعي والنفسي عليها نتيجة لتغيير روتين حياتها . ومساعدتها على التكيف والاندماج مع الآخرين من خلال تكوين علاقات اجتماعية وعلاقات عمل . . . الخ .

٩. زيادة خبراتهم عموماً في الحياة طبقاً لاحتكاكهم بالآخرين .

١٠. تعميق فهم حالاتهم وطبيعتهم من خلال نبذ المفهوم السلبي عن الذات الذي يتسم بعدم القدرة وعدم الرغبة في المحاولة والانسحاب والعزلة الاجتماعية وبما يعمق مبدأ المشاركة والاندماج في المجتمع .

١١. العمل على التخلص من المظاهر النفسية والسلوكية التي تلحق الأذى النفسي جراء النظرة المجتمعية السلبية تجاه هذه الشريحة وبما يضمن التكيف مع الحالة وتحقيق الصحة النفسية .

معايير المشاركة والاندماج الاجتماعي

يعتمد بمجال المشاركة والاندماج الاجتماعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة أربعة معايير أساسية وهي :

- **المعيار الأول :**

أهمية التزام المجتمع ودعمه لهذه الشريعة ، وضرورة توفير السبل والفرص لإشراكهم بشكل كامل في حياة المجتمع – لان هذا حق انساني لهم من ناحية ، ولئلا يتحولوا إلى عامل سلبي مولد للمشكلات الاجتماعية من ناحية أخرى .

- المعيار الثاني :

عدم اعتبار هذه الشريعة عبئاً على المجتمع ، وبالتالي فالسؤال المناسب لا يكون – " كيف نحل مشاكل هذه الشرائح ؟ " وإنما يكون " كيف نمكن هذه الشرائح من المشاركة الايجابية والبناءة في تطوير وتقديم مجتمعنا من خلال الإدماج الاجتماعي ؟ " وهذا يعني أن يكون دليلها دائما هو كيف نحول هذه الشرائح إلى قوى اجتماعية ايجابية بدلا من أن تكون قوى سلبية أو هامشية غير مبالية بمسيرة المجتمع أو مصيره ؟ .

- - المعيار الثالث :

التنبية للتداخل العددي والتصنيفي بين هذه الشرائح ، وهو تداخل شديد بين فئات هذه الشريحة ، وأن حجم هذه الشرائح هو الأهم – وحينما يحسم هذا التداخل علميا (طبيا واجتماعيا ونفسيا) عن طريق التشخيص والتدخل المبكر حينها يعطينا تصور وضع البرامج التنموية المخصصة للتصنيف الحالات .

- المعيار الرابع :

يتعلق بضرورة أن تقوم البرامج المخصصة للنهوض بهذه الشريحة على أساس تنموي شامل ومخطط ، لا على أساس علاجي جزئي يؤدي في نهاية المطاف إلى مسالة مزمنة ، من خلال الاستفادة من الإمكانيات المجتمعية المادية والمعنوية المتوفرة في المجتمع مما يزيد من الفرص الضامنة والمتاحة ، واستثمارها لاكتساب الإمكانيات والوسائل اللازمة للمشاركة والاندماج الاجتماعي بشكل فعال في حياة المجتمع .

٥- الآليات الفاعلة في المشاركة والاندماج

تقوية مؤسسات المجتمع المدني :

تعتبر عملية تشجيع وتمكين مؤسسات المجتمع المدني شرطا أوليا للاندماج الاجتماعي كأداة معيارية يفترض أن تعطي الفرص أكثر للشرائح المراد دمجها – بتضافر جهود الجمعيات الأهلية التطوعية مع الجهود الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية وغيرها ، فالحكومة واجهتها الرسمية لا تكفى كقنوات ووسائل لتلبية الحاجات أذ لابد من وجود مؤسسات غير حكومية للنهوض في هذه المهمة ، وعلى أن تكون هذه المؤسسات ليست مجرد جمعيات او هيئات خيرية أو أجهزة تقديم الخدمات – وإنما تمثل المجتمع بكافة مؤسساته البنيوية لما يمكن من تحقيق طموحات هذه الشريحة من خلال صدق التعبير عن مصالحها،

والتضامن والاتفاق والإنجاز وتوصيل مطالبه إلى صانعي القرار - ووفق ذلك تعتبر هذه المؤسسات فاعلة في المشاركة والاندماج الاجتماعي لأعضائها والمستفيدين من خدماتها

٢- الأسرة ودورها في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

تعتبر الأسرة من الآليات الفاعلة في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي كون الأسرة تقع عليها مسؤولية كبيرة تجاه الفرد من هذه الشريحة، فالإنسان يولد في أسرة وينشأ في كنفها، وتحمل أسرته تربيته وإعداده للحياة العادية بالمجتمع، والتي يعيش فيها كل أفراد المجتمع، وكذلك تعمل الأسرة على توفير كافة الإمكانيات لهذا الإعداد . لذلك جذبت الاهتمام وصدرت التشريعات بقصد دعمها وحمايتها لكي تنهض بوظائفها تجاه أفرادها بفاعلية وخاصة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة - لما لها من دور فاعل في عملية التنشئة الاجتماعية مع تزايد دور شركاء جدد لها وهم المدرسة والأعلام .

ويتجلى دور الأسرة في الحفاظ على أفرادها مما يتطلب توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لها كونها البيئة المفضلة لتنشئة ورعاية أبنائها . وذلك من خلال شبكات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة أو المحتاجة . وتعزيز دور الأسرة بالمشاركة في مجالات رعاية هذه الشرائح وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية ذلك من خلال :

١- إقامة علاقات تنسيق وشراكة متكافئة بين الاختصاصيين أو العاملين في مجال الإعاقة أيا كانوا أفراد أو جماعات أو مؤسسات حكومية أو أهلية وبين أسر ذوي الإعاقة مبنية على أسس التعاون والدعم والمساندة والتواصل وذلك باستحداث آليات للتخطيط والتنسيق والتنفيذ والمتابعة .

٢ - تفعيل وتعزيز دور الأسر وإشراكهم في إعداد وتخطيط وتنفيذ البرامج التربوية والتأهيلية عند اتخاذ القرارات التي تخص أبنائهم من ذوي الإعاقة .

٣ - تدريب الأهل وتنقيفهم على كيفية التعامل مع أبنائهم من ذوي الإعاقة وضرورة توعيتهم بحقوق أبنائهم والعمل على الدفاع عنها

٤ - ضمان مساهمة المجتمع المحلي والذي يتكون من الأسر والاستفادة من موارده لتوفير فرص وصول ذوي الإعاقة في المدارس والأماكن العامة .

٣- تلبية الخدمات والاحتياجات التأهيلية المساندة للمعاقين :

أن توفير الخدمات والاحتياجات المساعدة لهذه الشريحة تأتي ضمن أولويات وزارة التنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة في السلطنة بهدف مساعدتهم والوصول بقدراتهم إلى أعلى مستوى ، ضمان المشاركة والاندماج الاجتماعي والتواصل الانساني .

فعلى مستوى تقديم الخدمات للمعاقين الذين يتعذر عليهم بسبب الإعاقة الالتحاق بالمراكز او الجمعيات لحاجتهم إلى رعاية خاصة ، هناك دار رعاية الأطفال المعاقين بمسقط حيث تقدم خدماتها للأطفال ذوي الإعاقة الحركية والمتعددة الناتجة عن إعاقة جسدية مثل

الشلل الدماغي وللأعمار (٣- ١٤) سنه حيث يتضمن برنامج الدار الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والعلاج الطبيعي والوظيفي والتعليمي لتنمية المهارات المعرفية ومساعدتهم على الاعتماد على الذات في أنشطة الحياة اليومية ، وتضم (٧٢) طفلا معاقا .

- هذا ويتمتع المعاقون بالخدمات التي تقدم لهم في مجالات عدة ومنها منح سكنية - خدمات ترفيهية باعتماد التقييم الهادف للقضاء على النمطية والانتكالية في تقديم هذه الخدمات - خدمات ترفيهية في مختلف النشاط - خدمات المواصلات العامة بتخفيض ٥٠% في وسائل النقل الجوي ، ومجانية التنقل في وسائل النقل البرية التي تحت إشراف الحكومة .
إما فيما يخص العينات والأدوات التأهيلية المساندة فيحصل المعاقون على الأجهزة التعويضية اللازمة وفق أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وهي: الأجهزة التعويضية ، والأجهزة الطبية المساعدة ، والكراسي المدولبة الكهربائية والعادية ، والنظارات والسماعات والأجهزة الأخرى . . الخ . وكذلك يحصل المعاقون من خلال الإسناد المجتمعي والجمعيات الأهلية على الأجهزة التعليمية الحديثة كالحاسوب الناطق بالنسبة للمكفوفين وغيرها .
كذلك يتمتع المعاقون بالاستثناءات والإعفاءات من الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الحكومية والتخفيضات الخاصة عند شراء السيارات والأدوات المنزلية . . الخ

٤- تهيئة المجتمع للمشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشريحة في مؤسساته البنيوية :

أن مشاركة هذه الشريحة وإدماجها في المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بقبول هذا المجتمع لها ، ولذلك يحظى هذا الموضوع الاهتمام المتزايد من لدن حكومة السلطنة من منطلق الإيمان بقيمة الإنسان ، وأنه الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الجهود العاملة بهذا المجال ، كونه مجهود جماعي يجب أن يسهم فيه أفراد المجتمع بأكملهم ، فالمجتمع الذي يقدم لأفراده المحتاجين الرعاية والاحتضان بدل العزل والانطواء معتبرا وجودهم فيه أمر طبيعي منبعث من واقع الحياة ، هو المجتمع الذي يساعد على إزالة الكثير من الحواجز أمام أبناءه ، ويحظى المجتمع العماني بالسبق في توفير الخدمات والبرامج التي من شأنها أن تكفل لهؤلاء المشاركة في مختلف فعالياته عبر مؤسساته من خلال التطوع ، أو الدعم لأوجه رعايتهم وتقديم الخدمات للمحتاجين منهم، أو توجيههم واحتضانهم . . وتغير النظرة السائدة سابقا بين أفراد تجاههم ليأخذ دوره بالإسناد والمشاركة الفاعلة لدور الدولة تجاههم . باعتبار إن قبول المجتمع لهم يمثل مدخلا مأمون الجوانب واستثمار ذو عائد اقتصادي ملموس ، ولذلك تعتبر البرامج التي يقدمها ومنها الرعاية المجتمعية ذات مردود ايجابي اجتماعيا واقتصاديا عليه وعلى المستفيدين . ومن خلال كل ذلك تتحقق المشاركة والاندماج لهذه الشريحة .

٦- دور التشريعات الاجتماعية في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي للمعاقين :

استهدفت النهضة المباركة بالسلطنة والتي قاد مسيرتها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الإنسان العماني ، وتوفير الحياة الكريمة له ، وتجسيدها لهذا التوجه فقد تضمنت التشريعات الاجتماعية التي صدرت في هذه الحقبة التأريخية الهامة ما يكفل ذلك بالنسبة للإنسان العماني بصفة عامة ، وللمعاقين بصفه خاصة وفق مايلي :

١- قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٤/٨٧) وتعديلاته .

حيث كفل للمعاقين حقا في الرعاية الاجتماعية ضمن إطار المعاشات الشهرية التي تمنح بموجب هذا القانون تحت فئة العاجزين عن العمل، أو ممن نقصت قدرته عن العمل ، وذلك لكل مواطن ذكر كان أو أنثى . كذلك كفل القانون إمكانية معاونة المعاقين ممن يثبت صلاحيتهم للتأهيل على القيام بعمل منتج يناسب حالتهم في إطار مشروعات موارد الرزق .

٢- القرار الوزاري رقم (٩٠/٥٤) المنظم للمساعدات الاجتماعية :

فقد كفل مساعدة المعاقين بتزويدهم بالأجهزة ألتعويضية والكراسي المدولبة والأطراف الصناعية التي يحتاجونها وذلك على نفقة الدولة . كذلك تضمنت مواده مساعدتهم في سداد رسوم توصيل التيار الكهربائي والمياه إلى منازلهم، وكذلك مساعدتهم في قيمة استهلاك الكهرباء والمياه لمنازلهم ، ومساعدة أبنائهم الملحقون بمراحل الدراسة بعلاوات شهرية .

٣- قانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٣٥) وتعديلاته
حيث ألزم القانون المؤسسات الخاصة التي تبلغ العمالة بها خمسون عاملا فأكثر بتشغيل ما نسبته ٢٪ من المعاقين .

٤- قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ ولوائحه التنفيذية وتعديلاتها .:

حيث تضمنت لأئحته التنفيذية نظام المعاملة الوظيفية والخاصة بالموظف الحكومي الذي يتعرض للإصابة به أثناء العمل وبسببه وقد كفلت له حقوقه الوظيفية .

٥- قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/٧٢:

حيث كفل للعاملين بالقطاع الخاص حقوقهم عند الإصابه بأي إعاقة أثناء العمل وبسببه .

٦- قانون المعاشات التقاعدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/٢٦:

أتاح هذا القانون لأخوة صاحب المعاش المتوفى نصيبا من المعاش من مورثهم إذا كانوا مصابين بإعاقة أو عجز ومهما بلغ عمرهم وذلك استثناء من قواعد القانون .

٧- قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٣:

حيث كفل للمعاقين كافة الحقوق التي تساعد على المشاركة والاندماج وبمختلف أوجه الرعاية .

٨- القرار الوزاري رقم ٩٤ / ٢٠٠٨م الذي خول بموجبه منح بطاقة معاق:

وهى بطاقة تعريفية لحاملها ، تخوله التمتع بكافة الحقوق التي تضمنها القانون ، وبما تساعد حاملها على المشاركة والاندماج الاجتماعي .
ومن ذلك تلعب هذه القوانين دورا كبيرا في تلبية حقوق هذه الشريحة ، وبما يمكن من مشاركتها ، وأخذ أدوارها في الاندماج الاجتماعي .

٧- البيئة الاقتصادية ودورها في المشاركة والاندماج الاجتماعي للمعاقين :

آ- التأهيل والتدريب المهني والتشغيل :

لقد خطت الوزارة خطوات إيجابية وفاعلة في تأهيل هذه الشرائح وتحويلهم من طاقات معطلة إلى طاقات منتجة تسهم بالبناء ، وتشارك بفاعلية في برامج التنمية الشاملة للبلاد . من خلال عنايتها بالجانب الانمائي لهذه الخدمات ، وذلك من خلال التأهيل المهني الذي يقدمه مركز رعاية وتأهيل المعاقين، الذي يستقبل المعاقين من سن (١٤-٢٥) سنة لتأهيلهم في عدد من المهن التي تتناسب مع قدراتهم وحاجات السوق ، وتساعدهم على الاندماج في المجتمع . كما إن الوزارة اعتمدت برامج للتهيئة المهنية للمستفيدين من المراكز التطوعية وللأعمار من (١٤-١٦) سنة بغية تهيئتهم للالتحاق بمراكز التأهيل . باعتبار أن الإعداد والتأهيل والتدريب المهني أحد الأشكال الرئيسية التي تأخذها أوجه رعاية هذه الشريحة كونها جملة خدمات تهيئهم للاعتماد على النفس ، من خلال التشغيل ودخول عالم العمل وفق قدراتهم وقابلياتهم للوصول بهم إلى الاكتفاء الذاتي جهد الامكان ومن خلال الإسناد والدعم الذي يقدم لهم من المجتمع او الحكومة لITEM التشغيل سواء في قطاعات العمل المتنوعة ، أو عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ، أو بالتشغيل الذاتي المدعوم ، مما يكون مدخلا للمشاركة والاندماج الاجتماعي من خلال بيئة العمل .

ب- مجال التشغيل :

دأبت وزارة التنمية الاجتماعية على إيجاد سياسات ومبادئ وأنظمة تؤدي الى توافر فرص ملائمة بمجال التشغيل وفق القدرات والمجالات التي تم التأهيل عليها ، ومدى موائمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل ، حيث تم تشكيل لجنه مشتركه بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة تضم وكلاء الوزارتين ، بهدف تفعيل وتدعيم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء أسر الضمان الاجتماعي ، إضافة إلى تشكيل لجان فرعية للمتابعة اللاحقة لعمل المعاقين في القطاع الخاص ، وضمان الاستقرار في بيئة العمل ، إضافة إلى توجيه الأسر القادرة على العمل نحو المشاريع المدرة للدخل ومن خلال مشروع سند الذي يعنى بالتدريب والدعم بالاضافه إلى الجهات الداعمة إضافة إلى الجهات الداعمة الأخرى . وبصدور قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٢٠٠٨/٦٣) حيث تعامل بمادته (٩) بأن تلتزم الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال الذين يستخدم خمسين عاملا فأكثر بتعيين من ترشحه وزارة القوى العاملة من المعاقين المؤهلين من واقع سجل القوى العاملة ألباحته عن العمل وذلك بنسبة من الوظائف والمهن المطلوبة وشغلها والتنسيق جارى من خلال لجنة مشتركة بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية بهذا الشأن وبما يخصها — ويتمتع من يتم تعيينه وفقا لأحكام هذه المادة بالمزايا

والحقوق المقررة للمواطنين الآخرين . والجدول رقم (٥) يبين أعداد الذين تم تشغيلهم من المعاقين وأبناء أسر الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٧ م .
وبشأن عدد الذين تم تعيينهم في القطاع الحكومي فقد تم تعيين () بمختلف الوظائف الملائمة لقدراتهم وقابلياتهم والجدول رقم (٦) المرفق يبين ذلك .
- تأمين الخدمات الرعائية والتأهيلية للشرائح التي يتعذر عليهم العمل في سوق العمل المفتوح
— حيث تعمل الوزارة حاليا للإقامة مشاريع زراعية (بيوت محمية زراعية) وبعدها (٦) في مناطق السلطنة لتشغيل هؤلاء المعاقين وفق قدراتهم وامكانياتهم .

٨- تهيئة البيئة ودورها في الإدماج والاندماج الاجتماعي /إزالة الحواجز بكافة أشكالها (مجتمع بلا حواجز) :

بغية تهيئة هذه الشرائح إلى المشاركة والاندماج الاجتماعي يتطلب إزالة الحواجز بكافة أنواعها المعمارية منها والاجتماعية، لضمان تحركهم ببسر — حيث تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة من خلال لجان مشتركة لتهيئة البيئة المحلية وذلك بفتح كافة مرافق المجتمع لاستخداماتهم، وتسهيل انتقالهم، وحظر إقامة إشكال الحواجز أمامهم، وهذا يؤمن الانفتاح والاندماج في المجتمعات المحلية، وبالتأكيد فإن ذلك يتطلب الجهود المشتركة بين المجتمع والحكومة . وبذلك يتمكن العاق من المشاركة الفعلية في المجتمع وتلبية احتياجاته اليومية ، وتقسم هذه المتطلبات إلى قسمين :

أولا : المتطلبات داخل المباني وتشمل مايلي :

المرات والحوائط ، و المنحدرات، والأرضيات ، ودورات المياه ،و السلالم ،والأبواب ، وكاونترات الاستقبال

ثانيا : المتطلبات خارج المباني وتشمل مايلي :

- مواقف السيارات ، و الارصفه ، والمنحدرات، والمداخل والبوابات ، والأرضيات - الهواتف العامة ، والحدائق العامة

وبصدور قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٢٠٠٨/٦٣) حيث تناول بمادته (10) بشأن التقيد بالموصفات الهندسية بالنسبة للأماكن والطرق العامة والمباني ودور العبادة ودور الترفيه ومداخل الأسواق ومواقف السيارات وغيرها من المرافق والوزارة جارية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغرض التنفيذ .

٩- دور الإعلام والرياضة :

❖ الإعلام :

إن تهيئة المجالات والوسائل المناسبة للنمو والإشباع الثقافي والترويحي وتنظيم الأنشطة المناسبة من خلال أجهزة الإعلام وبرامج التثقيف والفنون تعد أساسية في تمكين المعاقين من الاندماج الاجتماعي والمشاركة وإكسابهم الثقة بأنفسهم وإكساب الآخرين الثقة بهم ، وتوسيع آفاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والمؤسسات كسرا لطوق العزلة والهامشية التي قد يستشعرها المعاقون فالاستعانة بوسائل الإعلام بمختلف

أجهزتها ومؤسساتها لنشر الوعي والإدراك الموضوعي لمشكلات الإعاقة والمعاقين بين الجماهير ولدى المعاقين وأسرههم ، يعطى دفعا للمشاركة والاندماج ولقضايا الإعاقة في إبعادها المختلفة وتشديدا على الارتباط الوثيق بين مشكلة المعاقين وتنمية الموارد البشرية كونها غاية ووسيلة في التنمية الشاملة . وذلك بأن تخصص وسائل الإعلام السمعية والمرئية مساحات أسبوعية شريطة أن يعلن عنها مقدماً لعرض أهداف الشراكة والاندماج الاجتماعي بدلاً من طرح المشكلات والعقبات وهذا للتثقيف والتوعية المجتمعية. كونهما أدوات فعالة في تبصير المجتمع .

❖ الأنشطة الرياضية

للأنشطة الرياضية دورا بارزا في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشرائح من المجتمع ، حيث إن الإشباع الثقافي والترفيهي ، وكذلك الأنشطة الفنية والدمج الرياضي بإشراكهم في البطولات المحلية والعالمية وحصولهم على بعض المراكز المتقدمة والبطولات ، مما يزيد من إكسابهم الثقة بأنفسهم وإكساب المجتمعات الثقة بهم عملا على توسع افاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والهيئات كسرا لطوق العزلة والهامشية التي يستشعرونها، كون ان النجاح لا يرتبط بالمكان والزمان ، أنه يتحقق في أي وقت ، وينطلق ليحمل أي عنوان ، المهم أن يكون الساعين إليه لديهم الرغبة القوية في تحويله إلى حقيقة .

١٠- إشراك الأشخاص المعاقين في اللجان والهيئات والاجتماعات المتعلقة بالتأهيل ورسم

السياسات المتعلقة بهم :

ان إعطاء المعاقين الحق في الاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمت بصلة وثيقة برسم السياسة المتعلقة بهم سواء الرعائية او الاجتماعية ، أو الاقتصادية وضمن التنمية الشاملة يعتبر أمرا بالغ الأهمية في مختلف مستويات المجتمع . وحكومة السلطنة ضمن ذلك تشريعاً ضمن قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٢٠٠٨/٦٣) بتمثيل المعاقين في اللجنة الوطنية التي تضم كافة الجهات ذات العلاقة وبرئاسة معالي الدكتورة وزيرة التنمية الاجتماعية والخاصة برسم سياسة رعاية وتأهيل المعاقين في السلطنة ومتابعتها .

١١- المشاركة والاندماج في البيئة التعليمية :

تعتبر فرص التعليم المتاحة حق من حقوق جميع الأطفال ومنهم الأطفال المعاقين ، وإن تطلب ذلك إجراء تعديل ملموس في البرنامج التعليمي ، وإنشاء بعض الخدمات الساندة الضرورية مما يتيح التعليم الشامل لهؤلاء مثل غيرهم من الأطفال الآخرين للوصول إلى أقصى مرحلة يمكنهم بلوغها من المراحل التعليمية المتوفرة ، ويجب ان يتم ذلك من خلال النص في السياسات التعليمية . إن تأمين الاندماج والاشتراك في البيئة التعليمية عن طريق الدمج التربوي بمختلف أشكاله وأنواعه ضرورة ملحة وعامل فعال في المشاركة والاندماج الاجتماعي ، فسياسة الدمج هي التطبيق التربوي للمبدأ العام الذي يوجه خدمات التربية وهو التطبيع نحو العادية في البيئات التربوية والتعليمية وتتيح فرص التقبل الاجتماعي وتعتبر عن فلسفة ذات نزعة إنسانية أخلاقية لا تفرق بين إنسان وآخر، فبالطبع تستطيع هذه الشريحة (من القادرين عليه) إثبات قدراتهم وقبلياتهم العقلية والادراكية الكاملة التي يمتلكونها والتي يمكن أن يتفوقون فيها في كثير من الأحيان عن أقرانهم الآخرين . حيث

يمنحهم تكوين علاقات وتعارف بالاضافة إلى تغير الجو الاجتماعي والنفسي عليه نتيجة تغير مجرى حياته في العزله ومساعدته على الاعتماد على نفسه وزرع الثقة فيها ، وتقليل اعتماده على الآخرين نتيجة لتنمية قابلياته . بالإضافة إلى زيادة خبراتهم عموماً في الحياة طبقاً لاحتكاكه بالآخرين . وبغية التخطيط لبرامج الدمج المثالي فتتمثل في توفير معلم للتربية الخاصة واحد علي الأقل في كل مدرسة يطبق فيها برامج الدمج حيث إن الشخص ذو الإعاقة من ذوي الإعاقة يحتاج إلي درجة كبيرة من القبول والدعم والقليل من المنافسة لذلك فهم بحاجة إلي مدرسين مؤهلين، بالإضافة إلي تقبل الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية والطلبة في المدارس لبرامج الدمج وقناعتهم به وهذا لن يتم إلا بعد توضيح أهمية الدمج لكل من الإدارة المدرسية والمعلمين وأولياء أمور الطلبة، والاختيار السليم للأطفال من ذوي الإعاقة الذين سيستفيدون من هذا البرنامج من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والانفعالية والمشاركة والتعاون من قبل أهالي وأولياء أمور الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في البرنامج المدرسي من الأمور الهامة جداً لإنجاح برامج الدمج وكذلك تحديد الأهداف المرجوة من البرنامج حيث يجب إن تكون واقعية وعلي أسس عملية قد تكون عائقاً وأضرارها أكبر علي الأطراف المشاركة ونوعية الدمج هل هو الدمج الأكاديمي أو الاجتماعي الذي يقتصر فقط علي أنشطة المدرسة خارج غرفة الصف الي جانب حاجة برامج الدمج الي نظام تسجيل مستمر لقياس تقدم الطالب في مختلف الجوانب النمائية. وإعداد الكوادر اللازمة وتدريبها تدريباً جيداً بما يتناسب مع إنجاح برنامج الدمج والتربية المبكرة وتحديد نوع الإعاقة وعدد التلاميذ من ذوي الإعاقة في الفصل العادي بالإضافة الي حجم الفصل وتخصيص حصص للدعم خارج الفصول العادية.

١٢- دور العمل الاجتماعي التطوعي في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

تأخذ سلطنة عُمان في اعتبارها أن العمل التطوعي من أهم دعائم العمل الاجتماعي الهادف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية وبجانب انه وسيلة فهو هدف وغاية في نفس الوقت لغرس روح التعاون والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في سبيل تظافر الجهود وتعزيز المشاركة الأهلية لتنمية المجتمع وكان من ثمار ذلك هو تجربة مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي التي تنفرد بها سلطنة عُمان بين مختلف العالم – حيث تقوم هذه المراكز على مفهوم التأهيل المرتكز على المجتمع وتقديم الرعاية النهارية للأطفال المعاقين وبمختلف أنواع الإعاقة من خلال مايلي :

- أ- تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والصحي والنفسي والثقافي للشخص ذو الإعاقة .
- ب- تقديم العلاج الطبيعي والوظيفي للأطفال المستفيدين من هذه المراكز .
- ج- تقديم خدمات التهيئة المهنية بغية الإعداد للتدريب والتأهيل المهني .
- د- تقديم خدمات تشغيلية للذين يتعذر عليهم الانخراط في سوق العمل من خلال التشغيل المحمي .
- هـ- تقديم الخدمات الترفيهية والترفيهية .
- و- تقديم التوعية المجتمعية بين أفراد المجتمع بمواضيع الإعاقة والحد منها .
- ح- تقديم الخدمات الأسرية – الإرشاد الأسري (برنامج بورتج العالي) .

أهداف هذه المراكز :

- ١- تحقيق المشاركة الأهلية في رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في بيئاتهم المحلية.
 - ٢- المساعدة على المشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشريحة من المجتمع .
 - ٣- تعدد رافدا مهما لدمج الأطفال المعاقين من القادرين على التعلم في التعليم العام .
- تغطي هذه المراكز عموم السلطنة ويبلغ عددها حاليا (٢٢) مركزا تحت الإشراف الفني للوزارة وتدار من قبل لجنة أهلية برئاسة نائب والي المنطقة التي يقع فيها المركز وممثلين من مختلف الجهات ذات العلاقة وممثلين عن أولياء أمور المعاقين وممثلين من وجهاء المجتمع وممن يتوسم فيهم الدعم والإسناد ، أما الكادر فأنه كادر متطوع يتم تدريبه وتأهيله من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على مختلف أوجه التعامل مع المعاقين وتأهيلهم ورعايتهم – والجدول رقم (٢) يبين مواقع هذه المراكز وإعداد المعاقين فيه وبرامجها .

١٣- دور الجانب النفسي في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

مما لاشك فيه أن للإعاقة تأثيرا عميقا في الاتزان الانفعالي للفرد مهما كانت درجة الصحة النفسية للمعاق ، ولعجزه في أحياء كثيرة عن تكيفه مع بيئته وتحقيق المشاركة والاندماج الاجتماعي من خلال اكتشاف إمكانياته وتقبل وضعه وصورته في المجتمع ., تجده يحاول إخفاء نواحي العجز والقصور أو ينطوي على نفسه , مما يزيد في حساسيته نحو مختلف ردود فعل المجتمع نحوه , باللجوء إلى العزلة أو التمرد على الآخرين .

الآثار الإيجابية لسياسة المشاركة والاندماج الاجتماعي

تتجلى في ان وجود الأطفال من الاشخاص ذوي الإعاقة مع الأطفال الغير ذوي إعاقة في مبني واحد، أو فصل دراسي واحد يؤدي الي زيادة التفاعل والاتصال ونمو العلاقات المتبادلة بين الأشخاص من الاطفال ذوي الإعاقة والأشخاص الغير ذوي إعاقة ، وان في سياسة المشاركة والاندماج الاجتماعي فرصة طيبة تتاح للطلبة الغير ذوي إعاقة كي يساعدوا أقرانه ممن الاشخاص ذوي الإعاقة، كما ان التعليم القائم علي دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية سوف يزيد من عطاء العاملين المتخصصين داخل المؤسسة التعليمية، فتطبيق سياسة المشاركة والاندماج الاجتماعي وبخاصة تعليم التفاعل وأساليب الحوار بين المجموعات النظامية المتعددة سيعطي للأطفال من الاطفال ذوي الإعاقة الحصول علي أقصى منفعة من المساعدة المتاحة لهم من حيث التدريب علي حل مشاكلهم وتوجيه ذاتهم، بالإضافة لبيان تعليم الأطفال المصابين بإعاقات خطيرة في قاعات دراسية مشتركة يمكن التلاميذ من الأطفال ذوي الإعاقة من أن يلاحظوا كيف يقوم زملاؤهم الأصحاء بأداء واجباتهم المدرسية، وحل مشكلاتهم الاجتماعية والعملية، وكذلك فإن الأطفال في حاجة الي نموذج ومثل من أقرانهم ليقتدوا به ويتعلموا منه، والشخص ذو الإعاقة من الاطفال ذوي الإعاقة هو أحوجما يكون لهذا النموذج والقوة، ولعله يجد هذا النموذج في الشخص ذو الإعاقة العادي فيقوم بتقليد سلوكه ويتعلم منه المهارات المختلفة . أما من الناحية النفسية فقد أثبتت الدراسات ان لسياسة المشاركة والاندماج الاجتماعي أثرا إيجابيا في تحسين مفهوم الذات وزيادة التوافق الاجتماعي مع الأطفال الغير ذوي إعاقة .

تركز المشاركة والاندماج الاجتماعي على خدمه الأشخاص ذوي الإعاقة فى بيئاتهم والتخفيف من الصعوبات التى يواجهونها سواء فى التكيف والتفاعل والتنقل والحركة ،

التحديات :

أن أي عمل أنساني لابد أن تواجهه مجموعة من المشاكل والعقبات مهما كان نوعها وحجمها، والتا تتطلب مواجعتها بالدراسة والتحليل وتظافر كل الجهود المناسبة لها . ومن بين المشاكل والعقبات التي تواجهنا في سلطنة عمان والتي نود أن نطرحها مايلي :

عدم توفر الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات للعمل مع المعاقين ونقص المؤسسات التي يمكن أن تعد هذه الكوادر على المستوى المحلى .

ما تزال عملية نقل الخبرات وتبادلها بين العاملين مع المعاقين سواء على المستوى المحلى أو لعربي أوالدولي ضعيفة وذلك يتطلب حث المؤسسات الحكومية المختصة ، والمؤسسات الإقليمية والدولية ، على وضع برامج للتأهيل والتدريب المشترك وتبادل الخبرات فيما بينها .

تشخيص الإعاقة والتشخيص التربوي ضروريان للعمل التأهيلي والتربوي لرسم خطة رعاية وتأهيل وتعليم المعاق وان يتم من قبل فريق التشخيص الكلى لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها واحتياجاتها .

تبرز الحاجة إلى اعتماد مفاهيم ومضامين ومعايير محدده لتصنيف وتوصيف الإعاقة (دليل وطني للمعاقين العمانيين)وبما يتفق والمقاييس الإقليمية والعربية و الدولية .

ضعف الطاقات الاستيعابية التخصصية للمؤسسات مقدمة الخدمات للمعاقين وعدم إمكانية التوسع الكمي لمتطلباتها الفنية والمالية .

إن أفضل الفرص التي تتاح للمعاق إضافة إلى العناية المعقولة التي ذكرنا هي إتاحة الفرصة للتعليم. فبالتعلم يستطيع المعاق إثبات قدراته وقابلياته العقلية والادراكية الكاملة التي يمتلكها والتي يمكن أن يتفوق فيها في كثير من الأحيان على أقرانه الآخرين .

لأزالت وجهة نظر المجتمع وخاصة أصحاب الأعمال تجاه المعاق على انه إنسان غير قادر على تحمل المسؤولية ومحدود الأداء في العمل من جهة مما أدى أن يعانون المعاقون نتيجة البحث عن العمل إلى أزمات نفسية وعزلة اجتماعية في كثير من الأحيان، نتيجة لسوء تقدير قدراتهم وقابلياتهم

تنظيم مصادر التمويل للمؤسسات الأهلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بغية ديمومة عملها ، وبما يحقق تغطية برامج خدماتها وتطويرها بالإضافة إلى دعم وزارة التنمية الاجتماعية الفنى والمالى .

ويمكن تلخيص ايجابيا المشاركة والاندماج الاجتماعي فى النقاط التاليه:-

- تساعد المشاركة والاندماج الاجتماعي فى استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلبة ذوى الاحتياجات الخاصة
- تساعد المشاركة والاندماج الاجتماعي فى تخليص اسر الافراد ذوى الإعاقة من الشعور بالذنب والاحباط والوصم.

● تعديل اتجاهات افراد المجتمع وذلك من خلال اكتشاف قدرات وامكانيات الاشخاص ذوي الإعاقة التي لم تتح لهم الظروف المناسبة للظهور.

● تساهم المشاركة والاندماج الاجتماعي في الأشخاص ذوي الإعاقة ويؤهلهم للعمل والتعامل مع الآخرين في البيئة الاقرب للمجتمع الكبير والاكثر تمثيلا له.

● تقليل الفوارق و تحسن مفهوم الذات والزيادة في تقبل الفروق الفردية .

● اعطاء فرصه للشخص ذو الإعاقة ضمن البيئة العامة والاجتماعية بزياده الثقة بالنفس و تكون الاصدقاء والبعد عن الانفعالية والسلوكية الغير مرغوب بها .

● تخليص اسرة الشخص ذو الإعاقة من الوصمة stigma جراء الشعور بحالة العجز التي تدعمت بسبب وجود طفل معاق لديهم .

● يساعد الشخص ذو الإعاقة على تحقيق ذاته وزياده الثقة بالنفس ويزيد دافعيته نحو المجتمع وتطور التفاعل الاجتماعي مع الآخرين . وتحسن المهارات الاستقلالية

● يساهم في تعديل اتجاهات الناس والاسر نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر موضوعيه وواقعية لطبيعة مشكلاتهم واحتياجاتهم وكيفية مساعدتهم

● تساهم المشاركة والاندماج الاجتماعي بشكل فعال في علاج المشكلات النفسية والاجتماعية والسلوكية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة وتحمل المسؤولية والتوافق المهني

التوصيات :

١- التركيز على دمج الأشخاص المعاقين من خلال زيادة الوعي المجتمعي ، وتغيير الاتجاهات السلبية نحو الأشخاص المعاقين، والقيام بمسح اجتماعي من اجل اكتشاف أعداد الأشخاص المعاقين، إضافة إلى دمج الأطفال المعاقين في التعليم، وخلق بيئة ملائمة لاحتياجاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأشخاص المعاقين .

٢- تكوين بنية داعمة من التدريب بما يواكب الخبرات التقنية الحديثة وبناء الطاقات البشرية، من خلال اختيار وتدريب عمال وعاملات تأهيل وحث وتفعيل الخدمات المحلية وتفعيل العمل التطوعي، وذلك لمساعدة الأشخاص المعاقين على اكتساب مهارات الحياة اليومية التي تتيح لهم أكبر قدر من الاعتماد على الذات والاستقلالية .

١. تيسير تبوء المعاق لمكان وقيامه بدوره في المجتمع ، من خلال اكتسابه المهارات اللازمة مع إحداث التغيير المساند في المحيط البيئي والمجتمعي .

٢. تفعيل المجتمعات المحلية: دعم مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار - إجراء وتأسيس حوار مع السلطات المحلية والمؤسسات الغير حكومية والإعلام - والسعي للتنمية المجتمعية الشاملة .

٣. تغيير النظرة السلبية للمجتمع تجاه الإعاقة وإحداث تغييرات إيجابية في المحيط البيئي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بما يتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع . ويتطلب هذا الأمر مساهمة فعلية من أسرة المعاق بشكل خاص وسائر أفراد المجتمع بشكل عام، لكي يحقق التأهيل في إطار المجتمع أهدافه .

التأثير في سياسات التأهيل على المستوى الوطني ودعم بلورة السياسات والتشريعات التي ترعى حقوق المعاقين وتتيح أخذهم مكانتهم اللائقة في المجتمع.

٤- تعزيز قدرات وفرص هذه الشريحة من المجتمع بغية تعزيز تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع إنشاء روابط أو جمعيات تمثل مصالحهم والحفاظ عليها وإشراكهم في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية التي يستأثرون بها مباشرة .

٥- ضرورة اعتماد مفاهيم ومضامين معايير محدده لتعريف الإعاقة والتصنيفات المستخدمة لأنواع الإعاقة والمعاقين التي تعكس التعريف ,وبما يتفق مع اتفاقية حقوق المعاقين

٦- تشجيع نظم التعليم وتحسين فرصها - وخاصة الدمج التربوي للفئات المشمولة وتيسير الوصول إليه من خلال الاستعدادات التي يجب أن تؤخذ للدمج الشامل وبما يقصد منه مشاركة الجميع ضمن بيئة عامة وداعمة تشتمل على خدمات تربوية مناسبة وعلى أشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي ومن خلال :

- إعداد مدارس الدمج الشامل .

- إعداد الأنظمة الخاصة بها .

- إعداد المعلمين .

- إعداد الأسس التربوية والبيئة الملائمة .

- إعداد الطلاب المستفيدين .

٤- العمل بعدة وسائل لتشغيل هذه الشرائح وخلق موارد رزق لهم سواء من خلال المؤسسات البالغة الصغر وتشجيع الأنشطة الانتاجية بالاستفادة من أوجه الدعم والتمويل الميسر لها أو من خلال ضمان تطبيق القوانين الخاصة بتشغيلهم .

٥- تشجيع الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات الضرورية كالصحة والإسكان والتعليم وفرص العمالة . . . الخ لهذه الشرائح ضمن بيئاتها المحلية .

٦- تعزيز الدور الذي تؤديه الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى وغرف التجارة والصناعة وبنوك التمويل الميسر وبرامج الإسناد والتشغيل وكافة الجمعيات الاجتماعية . وزيادة الوسائل المتاحة لها لتمكينها من المشاركة على نحو انشط في التخطيط ووضع السياسات نحو الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التنموي لهذه الشريحة من المجتمع وضمان مشاركتها في فعاليات المجتمع المتنوعة .

٧- تعزيز وتوسيع البرامج التي تستهدف هذه الشرائح من الغير قادرين على العمل وخاصة برامج الحماية الاجتماعية مع اختيار البرامج حسب القدرات المالية والإدارية الوطنية . مع تشجيع بذل القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والتطوعية ألسانده لتوفير الحماية والدعم الاجتماعيين .

٨- تشجيع الاستقرار الأسرى ومساندة الأسره في توفير الدعم المتبادل بما في ذلك دورها في التنشئة والتربية والرعاية الجيدة للأطفال المعاقين.

٩- إيجاد قدرات وآليات لأغراض البحث ونشر المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية وفق نماذج مبتكرة وبأفضل الممارسات التبادلية في هذا المجال .

١٠- العمل على التوسع في مجال التدريب والتعليم المهني لهذه الشرائح واستحداث طرائق مبتكرة سريعة الجدوى بما في ذلك التكنولوجيات المتفاعلة والطرق الاستقرائية المنطوية على تنسيق وثيق بين تجربة العمل والتدريب (التدريب أثناء العمل للتشغيل المضمون) .

١١- تفعيل المجتمعات المحلي مشاركتهم في عملية تغيير النظرة السلبية للمجتمع تجاه الإعاقة وإحداث تغييرات إيجابية في المحيط البيئي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بما يتناسب مع احتياجات المعاقين . ويتطلب هذا الأمر مساهمة فعلية من أسرة المعاق بشكل خاص وسائر أفراد المجتمع بشكل عام، لكي يحقق التأهيل في إطار المجتمع أهدافه

الخاتمة :

أن أوضاع هذه الشرائح الاجتماعية وظروفها في وطننا العربي يتطلب مراجعة للسياسات الاجتماعية والتنمية وخاصة السياسات الموجه إلى هذه الشريحة ، بحيث تكون التنمية قادرة وعادلة وإنسانية ، تضمن رعايتها - رعاية تنمية - وتوظيف طاقاتها في الإنتاج وتيسير اندماجها في كل أوجه المجتمع بما يضمن مشاركتها المتساوية الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية لمجتمعها .

ولعل من أنجح الوسائل في تعزيز المشاركة والاندماج الاجتماعي هو تطوير المؤسسات المجتمعية والتي تكون قادرة على إسناد الدولة وتعبئة الطاقات المجتمعية لتعاضد على مر الأيام في رحاب العون الذاتي والاعتماد على الذات وبتوجهات إنمائية لهذه الشرائح ويكون ذلك بدعم من الدولة في تكييف السياسات الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها بحيث تخدم خاصة مصالح هذه الشرائح .

أن هذا الاتجاه يعمق إحساس هذه الشرائح بالانتماء إلى المجتمع ، ويعزز رغبتها وقدرتها على الاندماج فيه ويشعرها كذلك إن جهودها يصب في المصلحة المشتركة لكل أفراد المجتمع وجماعاته وشرائحه كون إن حاجات هذه الشرائح متنوعة ومتجددة ومتصاعدة ، وإن مخزون العطاء فيها يمكن استثماره وتعليمه بالرعاية الأسرية والمجتمعية وبجهود الدولة ، إذ إن من اليسر لتضافر جهودها مجتمعه أن تفجر شلالات عطاء لاتعرف التوقف وتعاضد إذا أحسنا التخطيط العلمي ، وأجربنا الأبحاث الاجتماعية العلمية التي تعد التخطيط والسعي ببصيرة علمية .

بما يستدعى هذا تهيئة المؤسسات الحكومية والمجتمعية والاقتصادية الهيئة لهم والميسرة لرعايتهم والمتكاملة اجتماعيا – بما يمكنها من حسن تنشئة ورعاية هذه الشريحة وكان من نتائج ذلك هو إحداث تغيير ايجابي في توجهات المجتمع نحو هذه الشرائح وتزايد الاتجاهات المجتمعية نحو رفض الوصمة الاجتماعية عن هذه الشرائح، والاهتمام المتزايد لصانعي القرار بقضيتهم وشمل هذا التطور كل من القطاعيين الحكومي والاهلى على حد سواء.